

السياسة الفرنسية والبريطانية وأثرها في تمزيق اللحمة الوطنية الليبية مابين عامي 1835م -1951م

د.سالم الصغير اصنان ،كلية الآداب، جامعة سرت

د.سالم فرج عبدالقادر، كلية الآداب، جامعة سبها

ملخص البحث

تعد هذه الدراسة من المواضيع المهمة في التاريخ الليبي المعاصر و التي توضح دور الإدارتين البريطانية والفرنسية في تمزيق اللحمة الوطنية والانتماء الوطني الليبي، ومدى تأثير سياستهما بشكل مباشر على روح التواصل بين أبناء الشعب الليبي بكامل أقاليمه الثلاثة ، ومدى تأثيرهما على الحياة اليومية للمواطن الليبي.

أن ليبيا وحدة واحدة الممتدة من الحدود الشرقية لليبيا ام ساعد إلى الحدود الغربية رأس اجدير إلى عمق الصحراء جنوباً غات ،ودرستنا هذه تتبع الجذور التاريخية لجوانب من سياسة بريطانيا وفرنسا منذ بداية العهد العثماني الثاني وكيف كان الصراع بينهما من اجل بسط النفوذ الاستعماري في ليبيا، مروراً بعقد المعاهدات مع حكومة الاحتلال الإيطالي في ليبيا ومنها للحرب العالمية الثانية ومن هنا جاء اختيارنا لهذا الموضوع لنسلط الضوء على الجذور التاريخية لسياسة الإدارتين البريطانية الفرنسية في ليبيا وما لها من تأثير مباشر لتدمير الوحدة الوطنية، وتمزيق النسيج الاجتماعي والسياسي للأقاليم الثلاثة .

وكانت الوحدة الجغرافيا لليبيا وعدم وجود عوائق طبيعية بين أقاليمها هي عامل استمرار نجاح الوحدة الاجتماعية والاقتصادية الليبية ،وكانت اهمية موقعها الجغرافي اقتصادياً دور فعال في الأحداث السياسية سواء في الارتباط والانتماء او في أطماع المستعمرين فيها.

ترجع أهمية الموضوع في تسليط الضوء حول تمزيق الانتماء الواحد لليبيا من قبل بريطانيا وفرنسا ،وتتبعها تاريخياً منذ الأسرة القرمانلية إلى إعلان الاستقلال وكيف كانت مواقف الدولتين خلال هذه الفترة الممتدة في التاريخ الليبي، ورغم سياستهما الاستعمارية القديمة إلا انه كانت هناك نقطة مهمة في سياستهما وهي التحالف مع الليبيين من اجل طرد لايطاليين من ليبيا لنيل الاستقلال في الحرب العالمية الثانية، ولكن الحليف الاستعماري خيب الآمال في نيل الاستقلال وهذا هو صلب دراستنا من خلال السياسات البريطانية الفرنسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى اعلان الاستقلال .

ولعدة أسباب تم اختيار هذا الموضوع منها

1— كانت ليبيا على مر العصور وحدة واحدة و ترابط المدن الليبية وتكوين نسيج اجتماعي قوي ومتماسك أعطى ليبيا خاصية اجتماعية مختلفة عن محيطها العربي إلى احتلال بريطانيا وفرنسا.

2— هناك دراسات كثيرة حول هذا الموضوع لم يتم التطرق فيها لمدى تأثير السياستين البريطانية والفرنسية على الليبيين وما هي سياساتهما لتمزيق هذا الانسجام الاقتصادي الاجتماعي

3— الرغبة في دراسة سياسة الإدارتين في ليبيا وما هي العراقيل الاستعمارية في ليبيا لتمزيق الوحدة الوطنية.

أما الهدف من هذه الدراسة فهو توضيح سياسة الاحتلال البريطاني الفرنسي في تمزيق وحدة الانتماء الليبية وان هاتين الدولتين استعماريتين وليستا بحليف للشعب الليبي .

ولدينا بعض التساؤلات التي نريد الإجابة عليها خلال دراستنا هذه وهي

هل للسياسات البريطانية والفرنسية تأثير في تمزيق الانتماء والترابط الاجتماعي في ليبيا؟

ماهي الجذور التاريخية للسياسة الاستعمارية البريطانية الفرنسية في ليبيا ؟

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة يقوم على تحليل ومقارنة المعلومات وفق ما هو متاح من وثائق ومصادر .
وقسمت الدراسة إلى:

المبحث الأول: الجذور التاريخية للسياسة الفرنسية البريطانية في ليبيا 1835-1939

- نبذة تاريخية وجغرافية لليبيا .

- التنافس البريطاني الفرنسي في ليبيا بين عامي 1835 -1939

المبحث الثاني:- السياسة البريطانية الفرنسية في ليبيا 1939 -1951.

- السياسة البريطانية في تقسيم ليبيا

- فزان بين الانتماء الليبي والوجود الفرنسي .

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

المبحث الأول: الجذور التاريخية للسياسة الفرنسية البريطانية في ليبيا 1835-1939

- نبذة تاريخية وجغرافية عن ليبيا .

تقع ليبيا في مساحة جغرافية تربطها بالعديد من المناطق العربية والأفريقية ، ولها حدود مشتركة مع كل من تونس ، مصر ، السودان ، الجزائر ، تشاد ، النيجر ، مما جعلها بوابة اتصال عبر من خلالها المسلمون الأوائل ، منذ الفتح الإسلامي ، كما عبرها دعاة الإسلام إلى جنوب الصحراء ، وانتشر الإسلام في هذه المناطق ، وأدى الموقع إلى توطيد أواصر العلاقات بين الشمال والجنوب .

إن ليبيا تقع في قلب القارة الإفريقية بين دائرتي عرض 5481-1133 شمالاً ، وخطي طول (9 ; 22) شرقاً 1.، وهي تمتد من البحر المتوسط في الشمال حتى جمهوريتي النيجر وتشاد في الجنوب ، ومن حدود مصر والسودان في الشرق حتى تونس والجزائر في الغرب ، وبذلك تكون مساحة ليبيا 1.759.540 كم ، حيث جعلها هذا الموقع في وضع بالغ الأهمية كما حدث على سواحلها من تطورات وأحداث وإذا ألقينا نظرة سريعة على الساحل الشمالي نجده يتوغل نحو الجنوب ، حيث خليج سرت الذي يعد أحد مميزات ليبيا جغرافياً نحو دواخل القارة ، وكانت ليبيا نقطة البدء لمعظم الرحلات الكشفية الموجهة إلى الصحراء ، وذلك بسبب موقعها المناسب لأوروبا ، وكونها بداية رئيسية لطرق القوافل الصحراوية ، حيث تمكن الكثير من الرحالة الوصول إلى دواخل القارة منهم الرحالة الألماني هو رنمان في 1799م ، والرحالة الانجليزي ريتشاردسن في 1846م ، ونختال وتميزهم من الرحالة الذين تمكنوا من الوصول إلى أهدافهم في اكتشاف الصحراء وجمع المعلومات عن أهم الشعوب القاطنة بها 2 .

الأراضي الصالحة للزراعة تساوي 7 % من المساحة الكلية وتقع على الشريط الساحلي للبحر المتوسط 3، ولأهمية الموقع الاستراتيجي الذي امتازت به جعلها محط أنظار الطامعين بها منذ القدم لأنها تشكل عقدة مواصلات جوية وبحرية وبرية بين قارتي أفريقيا وأوروبا بالإضافة إلى أنها اليوم تشكل أهمية عسكرية مع الأهمية الاقتصادية، ولأهميتها الإستراتيجية شهدت ليبيا أحداثاً تاريخية مهمة ، لعبت دوراً بارزاً في حوض البحر المتوسط كما كانت محط أنظار الدول الاستعمارية وخاصة الأوروبية لما لها من دور فعال في التجارة ونشر الإسلام في القارة الإفريقية 4.

1- سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة - دراسة جغرافية اجتماعية اقتصادية، منشورات الفاتح للجامعات 1989 ص14؛ للمزيد انظر محمد المبروك المهدي : جغرافية ليبيا البشرية ، منشورات " بنغازي " جامعة قاريونس، 1998، ص 9 .

2 منى أبو القاسم أبو بكر، العلاقات الليبية التشادية 1899-1970 م، سرت، جامعة سرت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009، ص 1 - 3.

3- سالم الحجاجي، المرجع نفسه، ص15.

4- محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، جامعة قاريونس، 1990، ص12 .

وحسب إحصاء عام 1911م قدر سكان ليبيا بحوالي مليون نسمة، وقدر سكان ولاية طرابلس بحوالي 523.167 ألف نسمة ، أما إقليم فزان فقد قدر عدد سكانه بحوالي 230.000 ألف نسمة ، وبالتالي يكون العدد الإجمالي للسكان حسب التقديرات الرسمية حوالي 773.167 ألف نسمة، ولان الليبيين اغلبهم بدو رحل ويقطنون بعيداً عن مراكز المدن ويتهربون من الضرائب المجحفة التي يفرضها حكام البلاد فأن هذا الإحصاء قد يكون غير دقيق.

وعند الاحتلال الإيطالي لليبيا أصدرت الحكومة الإيطالية في اليوم الأول من شهر أغسطس 1912م مرسوما ملكيا تحت رقم 1133 لانتداب 6 قضاة للعمل في ليبيا و مثل هذا المرسوم أول وثيقة رسمية تعلنها إيطاليا لتجعل من ولاية طرابلس الغرب و فزان و برقه في إقليم واحد بحدوده الحالية اليوم لليبيا5.

حيث تصل الكثافة السكانية ثلاثة لكل كيلو متر المربع ، وترجع هذه الكثافة المنخفضة نظراً لاتساع مساحة ليبيا ، وهكذا نستطيع القول أن موقع ليبيا الجغرافي العام قد أسهم بدور كبير في جعلها تلعب دوراً حضارياً بين أقطار السودان وجزر المتوسط ، من خلال واحاتها ومدنها الصحراوية ، وبهذا الموقع أصبحت ليبيا هدف للدول الاستعمارية التي حرصت على تمزيق أواصر الترابط بين أبناء الوطن الواحد وهذا ما سنتطرق إليه خلال دراستنا هذه.

- التنافس البريطاني الفرنسي في ليبيا بين عامي 1835 1939 .

منذ الأسرة القرمانيّة وخاصة في عهد يوسف باشا كانت كل من فرنسا وانجلترا تتطلعان بشغف للحصول على مركز ونفوذ سياسي قوي وهيمنة اقتصادية تمكنها من الدخول إلى أعماق القارة الأفريقية وكان التنافس بينهما يدور حول استغلال طرق القوافل التجارية المارة عبر ليبيا إلى أواسط القارة الأفريقية6.

رأى القنصل البريطاني وارانجتون بعد احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م بأن جميع النشاطات الفرنسية في ولاية طرابلس كانت موجهة إلى إقامة مستعمرة فرنسية في شمال أفريقيا كما كان الفرنسيون يتابعون التحركات البريطانية بحذر شديد، مع وجود هذا التنافس الذي اخذ قرابة القرن أدى في نهاية المطاف إلى التحالف ضد إيطاليا خلال الحرب العالمية الثانية لاحقاً ومن خلال ذلك سنتتبع حدة التنافس بين البريطانيين والفرنسيين في الولاية لتوضيح الجذور التاريخية للأطماع كلا الدولتين في ليبيا وكيف كانت سياستهما تجاه الروح الوطنية في ليبيا وسنبدى بالسياسة الفرنسية تجاه المنطقة خلال القرن التاسع كانت تهدف إلى تحقيق إمبراطورية استعمارية في

6- الهادي مصطفى أبولقمة ، دراسات ليبية ، ليبيا بنغازي ، جامعة قاريونس، ط الأولى، 1998 ، ص 13.

6- محمد الهادي أبو عجيبة ، " التنافس الانجليزي الفرنسي حول ليبيا في عهد يوسف باشا القرماني " ، مجلة البحوث التاريخية 15، ص 162-163، 1995

شمال أفريقيا، وانعكست هذه السياسة على ولاية طرابلس الغرب بصفة عامة ومناطق الجنوب بصفة خاصة لحملها بالسيطرة على غدامس و غات لما لهاتين المدينتين من أهمية اقتصادية وبطبيعة الحال كانت الإطماع الفرنسية تثير حفيظة بريطانيا⁷.

ونتيجة لفشل المحاولات التي بدلتها فرنسا من سنة 1852 م وحتى 1881 م صرفت فرنسا النظر عن الصحراء بعد اختلال التوازن الدولي في البحر المتوسط الذي اتبعت فيه إنجلترا سياسة جديدة تهدف إلى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية والتي سعت فرنسا من أجل المحافظة عليها.

وفي يونيو 1890م تم عقد معاهدة بين ألمانيا وإنجلترا من أجل تسوية الأوضاع بينهما في أفريقيا وهذا ما جعل فرنسا تحتج وتطالب بمعاهدة مماثلة تسهل لها السيطرة على تشاد وتمبكتو والجزائر⁸.

ووصلت فرنسا لاتفاق مع بريطانيا في 5 أغسطس 1890م واستندت عليه فرنسا فيما بعد في بناء أهم جزء من إمبراطوريتها في أفريقيا إذ نص هذا الاتفاق على تحديد مناطق النفوذ الفرنسية والانجليزية بين تشاد والنيجر من جانب ونهر النيل من جانب آخر⁹.

وضمنت هذه المذكرة أن المناطق التي تسري عليها حقوق السلطان هي كالاتي إضافة إلى الأقاليم الخاضعة لحكومة ولاية طرابلس الغرب المباشرة مثل غدامس و غات وبلاد الأزرق و مرزق و القطر و تجرهي وتوابعها فإن السلطة العثمانية تمتد إلى كل الأقاليم الممتدة جنوبا إلى تشاد والكميرون وحوض الكونغو وغربا إلى خط 6 درجات شرق باريس وشرقا إلى دار فور¹⁰.

و بمذكرة فرنسية بتاريخ 29 نوفمبر من عام 1890م كان الرد بحقها في مناطق نفوذها، كانت إيطاليا تؤكد على أن فرنسا بهذه المعاهدة تهدد طرق التجارة مع أفريقيا واقتصاد ولاية طرابلس الغرب وأبلغت الباب العالي بأن الفرنسيين سيقومون سكة حديدية بين غدامس و غات ، لأنهم يريدون السيطرة على الولاية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى اختلال التوازن الدولي في البحر المتوسط وهدفها كان أثارت حفيظة الدولة العثمانية وتمير مصالحها عبر هذا الموقف¹¹.

وجاءت عدة اتفاقيات بعد ذلك لتحديد النفوذ الفرنسي والانجليزي بأجزاء مختلفة من القارة الأفريقية وكانت السياسة الفرنسية منهكة في إيجاد ضمانات لضمان نفوذها في القارة، فعقدت في 21 مارس عام 1899م اتفاقية

7- حامد على أوحيدة ، "سياسة فرنسا تجاه ليبيا خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الشهيد ، ع 1 ، مركز الجهاد طرابلس 1991م ، ص 125-131.

8- عبد الرحمن تشايحي، ص 135 .

9- جاك بيشون ، المسألة الليبية في تسوية السلام، ت على الضوي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1991، ص 66.

10- نفس المرجع ، ص 89-90.

11- عبد الرحمن تشايحي ، مرجع سابق ، ص 140-141.

جديدة مع انجلترا أكدت بموجبها على الاتفاقية السابقة لتحديث مناطق النفوذ الفرنسي ووفق الرأي الفرنسي فإن
فزان أبقت بعيدة عن نفوذهم¹²

وباحتلال فرنسا لتونس زاد التوتر أو الصراع على مناطق النفوذ بين فرنسا وبريطانيا مما جعل بريطانيا تتخذ
سياسة التوافق مع إيطاليا الطامحة لاحتلال ليبيا ، واتسمت السياسة البريطانية بالحرص والحذر في علاقاتها ، ولم
تكن سياستها مع إيطاليا استثناء فقد كانت جميع تصريحات السياسة البريطانية تتسم بالمرأوة السياسية ولا تعطي
صيغة الإلزام للحكومة البريطانية تجاه أطماع إيطاليا في طرابلس ولكن التنافس البريطاني الفرنسي ترك لأيطاليا
إضفاء صيغة الإلزام لأي اتفاق معها ، وعمدت الدبلوماسية الإيطالية بأن تضغط على الدولتين وذلك بالتقرب
لطرف على حساب الآخر فيتم التقرب من إحدى الدولتين بما تقتضيه المصالح الإيطالية.

ومن خلال السياسة البريطانية يتضح لنا أنها تريد المحافظة على الأوضاع الدولية على ما هي عليه في حوض
البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والبحر الأدرياتيكي وبحر إيجة بعدم الإخلال بتوازن هذه المناطق، وفي حال
حدوث ذلك يعني الإخلال بتوازن الدول الأوروبية ، وكانت بريطانيا تريد اعتراف إيطاليا بحقها في احتلال مصر
وتأمين أطماع إيطاليا في احتلال ليبيا.

وعند الغزو الإيطالي لليبيا كان الموقف البريطاني هو التفهم والموافقة على أن تجاور إيطاليا مستعمراتها لتكون
مصالحتها في مأمّن وتواصلها الاقتصادي مع ليبيا يكون مستمر ، وقدم وزير خارجية بريطانيا لإثبات حسن النوايا
تجاه إيطاليا بإعطاء نصيحة استعمارية لسياسة إيطاليا مفادها أن احتلال ليبيا يكون مبرر للاعتداء على حقوقها من
قبل الإمبراطورية العثمانية التي تنوي وضع إيطاليا في مركز أقل بالنسبة للدول الأخرى ، وأن لا يظهر عملها على
أساس الطلب من تركيا الحصول على مركز اقتصادي وبذلك يتسنى للحكومة البريطانية الدفاع عن حقوق إيطاليا
المشروعة أمام البرلمان البريطاني وتكون حجتها قوية لتأييد أي عمل تنويه إيطاليا، لتمسك بريطانيا بمبدأ الباب
المفتوح في المسائل الاقتصادية في اتفاقياتها مع فرنسا بالنسبة للمغرب ويتبين لنا مدى الأهداف الاستعمارية
الطامحة في مد نفوذها الاستعماري في إفريقيا لخدمة مصالحها الاقتصادية و تتضح الصورة الحقيقة للسياسة
البريطانية في ليبيا وهي الحصول على تأييد إيطاليا في احتلال مصر ، وتأمين حدود مصر الغربية بوجود دولة
محايدة بينها وبين فرنسا ستمنع بذلك تجدد أي صراع بينهما¹³.

السياسة البريطانية الفرنسية في ليبيا خلال الاحتلال الإيطالي إلى نشوب الحرب العالمية الثانية

مع نزول الجيوش الإيطالية للأراضي الليبية عام 1911م هب الليبيين في الدود عن وطنهم وتوالت المعارك بين
الطرفين و أدى انضمام إيطاليا للحلفاء رأت بريطانيا مراعاة لحليفها إيطاليا فقامت بإغلاق الطريق المصري

12- جاك بيشون، المرجع السابق، ص70.

13 عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الإيطالي لليبيا ، دمشق، ط الأولى، 1986، ص 123- 125 .

، ولدخول إيطاليا الحرب وما لها من نفقات كبيرة ومتاعب داخلية ترهق كاهلها، رأت تأجيل امر احتلال ليبيا كاملة فسحبت قواتها واقتصرت سيطرتها على المراكز الرئيسية في برقة وطرابلس، ومع وصول بعض الضباط الأتراك والألمان وذلك لتنسيق مع احمد الشريف عام 1915م لإثارة برقة وتكوين حملة عسكرية على مصر وذلك لإرغام بريطانيا على القتال في حدود مصر الغربية بهدف صرف نظرها عن الحملة الألمانية التركية على قناة السويس، وبعد الفشل الهجوم على مصر وانتصار القوى البريطانية المصرية في أواخر عام 1916م، واعترف احمد الشريف بالهزيمة وتنازل على اثرها بالقيادة السياسية في برقه للسيد محمد إدريس السنوسي مع احتفاظه بالزعامة الدينية، ومع ان بريطانيا وإيطاليا حليفين وقد اتفقتا وتبعتهما فرنسا فيما بعد على عدم عقد صلح منفرد مع السنوسيين ولذلك أصر البريطانيون على ضرورة التفاوض مع الإيطاليين في الوقت نفسه مفاوضات عرف السيد إدريس السنوسي المطالب الإيطالية البريطانية، كما عرفا الوفد البريطاني الإيطالي وجهة نظر السيد إدريس السنوسي ولكن لم تسفر هذه المفاوضات إلى أي نتيجة لان الطرفان متمسك بمطالبه، وجاءت الوفود الثلاثة من الجانب البريطاني الكولونيل تالبوت برفقته احمد حسين بك ومن جانب الوفد الإيطالي بيا شنتيني ومن الطرف السنوسي السيد إدريس السنوسي ودارت المفاوضات لمدة شهرين في الزويتينة، وفي سبتمبر عام 1918م غادر السيد احمد الشريف برقة 14، ونص الاتفاق الامير إدريس وتالبوت على تسليم الرعايا البريطانيين والمصريين التابعين لدول الحلفاء لبريطانيا القضاء على كل من يعكر سير الاتفاق وخروج جميع السنوسيين المسلحين من مصر وفتح طريق السلوم الإسكندرية وعدم فتح أي زوايا سنوسية في مصر، ولكنه سمح للسنوسيين المصريين بجمع زكاة السنوسية، ونستنتج من هذه المفاوضات ان إيطاليا كانت تحاول الحصول على امتيازات سياسية، بينما بريطانيا تهدف إلى تأمين حدود مصر الغربية 15

كما طمح الإيطاليون احتلالهم ليبيا من فرنسا الحصول على مسلك غدامس وغات وتوم وكذلك التخلي عن تبستي، برقو، النادي وحصل للإيطاليين ذلك عام 1919م بتخلي فرنسا عن الطريق الرابط بين غدامس - تمو عام 1919م ولم يعتمد هذا التخلي إلا عام 1923م 16.

ومع إعادة الاحتلال الإيطالي للأراضي الليبية في العهد الفاشي قامت هذه القوات بإعادة احتلال فزان عام 1930م وصولاً إلى غات، وكان الفرنسيون ينظروا إلى حدود مستعمراتهم مع الحدود الليبية بقلق حيث سادتها الفوضى لقراءة العشرين عام أدت إلى هجرة حوالي 6000 ليبي إلى المستعمرات الفرنسية هرباً من بطش الاحتلال

¹⁴ نقولا زيادة، محاضرات في التاريخ الليبي من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1958، ص 86-89.

¹⁵ نفس المرجع، ص 91.

¹⁶ أندري مارتال، فزان المحظور في المخيال الإمبراطوري الفرنسي 1835 - 1911؛ التاريخ المجهول للعلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943 - 1956، تونس، معهد البحوث المغاربية سارس للنشر، 2012، ص 31.

الايطالي، وكما طلبت إيطاليا ضمن مطالب أخرى من فرنسا توفير معبر لها إلى المحيط الأطلسي عبر تشاد والكمرون، وكان ذلك زوبعة دبلوماسية ليتم تصفية السنوسيين في برقة وهذا ما تم لها عام 1931م .

وقدمت فرنسا لإيطاليا دعم بتسليمها الشريط الممتد من اوزو إلى شمال تشاد جبال تبستي وبرنو - النادي ولكن إيطاليا لم تجد في هذا العرض أي فائدة سوى ان تكون قاعدة لاحتلال حوض تشاد وهذا الأمر لم تضعه إيطاليا في حساباتها العسكرية، وعند وضعنا لهذا الدعم العسكري من اجل توطيد النفوذ بين الدول الاستعمارية فهل ستكون حقيقة نيل استقلال بمساعدتهم او عن طريق التحالف معهم.

وبدخول إيطاليا للحرب العالمية الثانية ضد فرنسا وبريطانيا عام 1940م أدخلت فزان ضمن الأهداف الفرنسية العسكرية وبذلك ستحقق فرنسا مشروعاتها الاستعمارية وهو اكتمال الإمبراطورية الفرنسية بإلحاق فزان لمستعمراتها الإفريقية¹⁷ ومنها كان التركيز على المنطقة الغربية لفزان ومركزها اوباري لما لهذه المنطقة من علاقات مكثفة بغات و جانت جنوباً وغدامس والطريق الرابط بينها وبين الجريد التونسي شمالاً، وترتب على ذلك الغاء حدود فزان الغربية مع الجزائر وتونس والتي كانت سارية في العهد الايطالي ونقلها إلى حدود تيبستي وواو الناموس والهاروج الأسود شرقاً وبهذا ستصبح فزان جزء من المستعمرات الفرنسية الأفريقية وعزل عن محيطه الطبيعي مع اقليمي طرابلس وبرقة¹⁸.

وبخصوص الاشتراك في الحرب عقد الأمير محمد إدريس السنوسي اجتماع بتاريخ 7—8 أغسطس لعام 1940م في القاهرة وقد انبثق من الاجتماع الجمعية الوطنية الليبية وأتفق المجتمعون على ثماني بنود جاء فيها وضع الثقة في دولة بريطانيا والثقة في التامة للأمير إدريس وتفويضه بمراجعة الدولة البريطانية و الاشتراك في الحرب ضد إيطاليا بجانب الجيش البريطاني¹⁹.

على أثر ذلك نشاء الخلاف حول كيفية العمل بين الكتلتين الطرابلسية والبرقاوية، وكان طلب المساعدة من بريطانيا موضوع قبول ورفض بين الأطراف الليبية²⁰، وبدأت فكرة التحالف بين الليبيين وبريطانيا وفرنسا قبيل الحرب العالمية الثانية وذلك بتواصل مع الأمير إدريس السنوسي 1939م، وبعد هزيمة قوات المحور وطرد القوات الإيطالية من ليبيا وإعلان بريطانيا إن برقة لن تعود إلى الحكم الإيطالي لقاء المساعدة التي قدمها إدريس السنوسي في الحرب العالمية الثانية²¹.

¹⁷ نفس المرجع، ص 32 .

¹⁸ الولدي الاحمر، فزان كما شهدتها الفرنسيون غداة الاحتلال، التاريخ المجهول للعلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943 - 1956 ، تونس، معهد البحوث المغاربية سارس للنشر، 2012 ، ص 62.

¹⁹ سالمة عبدالعال، الجماعات السياسية الليبية 1943 - 1951 أصولها التاريخية مواقفها السياسية ممارساتها التوفيقية ، جامعة قاريونس ، رسالة ماجستير، 1983، ص 30.

²⁰ محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا؛ مذكرات عثمان الصيد، الرباط ، للنشر طلحة جبريل، ط الأولى ، 1996، ص 27.

²¹ سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط الثانية، 1970، ص 101.

وحاولت الحكومة الإيطالية الجديدة برئاسة بونومي في الاحتفاظ بجزء من إمبراطوريتها، و تنازلها عن كل ما ضمته من بلاد منذ عام 1922م بعد تولي موسيليني للسلطة، وهذا التنازل لا يضم ليبيا باعتبارها تحت الاحتلال منذ عام 1911م، وبهذا أرادت أن تظل ليبيا تحت الاحتلال الإيطالي إذا وافقت الدول الكبرى على ذلك²².

المبحث الثاني:- السياسة البريطانية الفرنسية في ليبيا 1939 -1951.

- السياسة البريطانية في تقسيم ليبيا

ورغم إعطاء بريطانيا للأمير إدريس وعد عام 1942م بأن برقه لن تعود تحت السيطرة الإيطالية مرة أخرى كما ذكرنا ومع احتجاج الحكومة الإيطالية المتمثل بطلب رئيس وزراء إيطاليا توضيحاً لتصريح انتوني ايدن في 4 أكتوبر 1944م في مجلس العموم البريطاني، وذلك بأن بريطانيا تعارض عودة إيطاليا إلى مستعمراتها جميعاً، فكان رده إن التصريح أسيء فهمه وبهذا الرد كان بمثابة أمل للحكومة الإيطالية للرجوع لمستعمراتها في شمال إفريقيا كبير²³، ومن هنا نعتبر أن بريطانيا بدأت بتنصلت من وعدها لليبيين الذين تحالفوا معها في الحرب وظهرت نواياها في استعمار ليبيا .

وتولت بريطانيا حكم برقة وطرابلس طوال السنوات 1942م-1951م، بموجب معاهدة لاهاي، وبدخول الجيش الثامن البريطاني برقة في 11 نوفمبر 1942 حيث أعلن الجنرال البريطاني مونتجيري احتلال بريطانيا لبرقه، وعند دخول القوات البريطانية طرابلس في 15 ديسمبر 1942م قسمت طرابلس إلى ثلاث ولايات وهي طرابلس ومصراته وغريان²⁴.

وبعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على انتهاء الحرب في ليبيا قدمت بريطانيا مقترح لوكلاء الخارجية المنعقد في باريس 25 إبريل 1946 بأن يتم إرسال لجنة تحقيق إلى طرابلس الغرب للتعرف على رأي أهالي البلاد في مسألة تقرير المصير²⁵، وهنا نضع علامة استفهام هل كان الليبيون بحاجة إلى رأي هذه اللجنة ألم يقاتلوا لفترات طويلة ضد الاحتلال ولكن بريطانيا اخلت بتعهداتها عندما اتفقت معهم من أجل طرد المحتل الإيطالي وبعدها انقلبت لتكون هي المحتل.

وكانت وجهات النظر الدولية واضحة ومتباينة من خلال مناقشات اللجنة وقد أعلن المندوب البريطاني بأن حكومته وعدت السنوسيين بأنهم لن يرجعوا تحت الاحتلال الإيطالي مرة أخرى حتى لو اتخذت شكل الانتداب معارضة للصياغة الإيطالية، كما قال المندوب البريطاني بأنه " يجب الاهتمام بالاعتبارات الخاصة أن عدداً كبيراً

²²مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ت نقولا زياده، بيروت، نيويورك، مؤسسة فرانكلين، 1966، ص 135 .

²³المرجع نفسه، ص 135 .

²⁴ محمد يوسف المقرئ، ليبيا بين الماضي والحاضر، بيروت، مركز الدراسات الليبية أكسفورد، ج الأول، ط الأولى، 2004، ص 211.

²⁵ - عطية مخزوم الفيتوري، بحوث تاريخية، ليبيا بنغازي، جامعة بنغازي، 2014، ص 232.

من المستعمرين الإيطاليين يقيمون في طرابلس، وبهذا يتضح لنا أن بريطانيا تريد بهذا وضع طرابلس تحت السيطرة الإيطالية وذلك بالاعتراف لهم بمصالح إيطاليا الاقتصادية في طرابلس²⁶.

وانتهى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى في 5 أكتوبر سنة 1946م كما اجتمع مرة أخرى في نيويورك في نوفمبر 1946م، أثناء اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وانتهى بتوقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا وحدد يوم 10 فبراير سنة 1947م موعداً لهذا التوقيع في باريس، كما تم عرض القضية الليبية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة في باريس، وجاء في المادة 23 أن إيطاليا تتنازل عن جميع الحقوق التي كانت لها في الممتلكات الأفريقية السابقة أي ليبيا وإثيوبيا والصومال الإيطالي، وإلى أن يتم الاتفاق على الحل النهائي لمشكلة هذه الأقطار، تستمر ليبيا تحت إدارة الدول المسيطرة عليها كما صدر بيان مشترك بنفس التاريخ ونص على:-

جاء فيه الاتفاق على إيجاد حل للمستعمرات الإيطالية في مدة لا تتجاوز العام وتعديل الحدود على مراعاة رغبات سكان هذه البلدان مع أخذ رأي الدول ذات العلاقة أي التي سيطرت على الأرض ومن هنا نستدل على الرغبة الجامعة في الاحتلال وان من كان حليف سيكون مستعمر، ومع هذا في حال فشل هذه الدول في إيجاد حل لقضية المستعمرات تحال للجمعية للأمم المتحدة للحصول على توصياتها وتتعهد الدول الأربع بقبول هذه التوصيات، وبهذا نستدل على إذا اختلفت مصالح هذه الدول في المستعمرات الإيطالية وباعتبارها دول منتصرة تحال القضية للجمعية العامة للأمم المتحدة لإيجاد حل يرضي أطماعهم²⁷.

ونصت بنود الصلح بإرسال لجان تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة وذلك لمعرفة رغبات السكان في مصير بلادهم، وكان من كان تاريخه شاهد من أجل الكفاح للاستقلال يستحق لإرسال لجان للنظر في رغبتهم السياسية، وبتاريخ 15 سبتمبر 1947م تم التصديق على المعاهدة الإيطالية، وبذلك أصبح من الضروري إيجاد حل للمستعمرات الإيطالية قبل 15 سبتمبر 1948م²⁸.

ومن هذا المنطلق قامت الحكومة الإيطالية بإرسال المهاجرين الإيطاليين إلى طرابلس الغرب وذلك لتكون لإيطاليا رأي عن طريق مهاجريها في طرابلس، فواجهت الجامعة العربية هذا الإجراء بإرسال مذكرة إلى السفارة البريطانية بالقاهرة تنبهها لخطورة هذا الأمر وذلك بوضع حد لهذه الهجرة، وتلقت الجامعة الرد البريطاني عن طريق القائم بالأعمال بالسفارة البريطانية بأن حكومته أخبرته بأن جميع الوسائل الممكنة ستتخذ لوقف هذه الهجرة²⁹.

²⁶ سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، القاهرة، دار الكتاب الجديد، ط الأولى، 1965، ص 35.

²⁷ نقولا زيادة، مرجع سابق، ص 165.

²⁸ - مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 114.

²⁹ - عطية مخزوم الفيتوري، المرجع السابق، ص 237.

وفي أول مارس 1946م قدم أمين الجامعة عبدالرحمن عزام طالب بريطانيا بتعديل النظام الذي اقتضته الحرب إلى أن يتم البث في مصر ليبيا30.

ورفضت بريطانيا إشراك الجامعة العربية في لجنة التحقيق وذلك بحجة أن الدول العظمى قد اتفقت على أن حصر التمثيل بينها، كما أحيط أعضاء مجلس الجامعة بأن إنجلترا وفرنسا لا تريدان الخروج من ليبيا مهما كانت نتائج لجنة التحقيق31، ورفض الخروج هو الاعتراف صراحة بالاحتلال.

السياسة البريطانية خلال تواجد اللجنة الرباعية في طرابلس

ووصلت اللجنة بتاريخ 6 مارس 1948م إلى طرابلس، وكان طرابلس لم يخض أهلها يوماً حرب لنيل استقلالهم وبدأت لجنة التحقيق أعمالها في طرابلس يوم 29 مارس من نفس العام وأذاعت بيان أوضحت فيه بأنها ستستمع إلى الأفراد والجماعات والكتل التي تسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد32.

واتفقت الأحزاب السياسية وهيئة تحرير ليبيا على تقديم مطالبهم للجنة التحقيق الرباعية بأمر ثلاث رئيسية وهي:

1- الاستقلال.

2- الوحدة.

3- الانضمام للجامعة العربية.

ووضعت هذا المطالب في تقرير اللجنة كما تضمن التقرير بعض الجاليات الأجنبية واليهود في قضية تقرير المصير33.

واعترض الوفد السوفيتي في اللجنة على الآراء التي تضمنها التقرير من قبل زملائه الفرنسيون والأمريكان والبريطانيين وأعدوا تقريراً خاصاً عن رغبات السكان ولكن تم رفضه من قبل البريطانيين ومعهم الفرنسيين والأمريكان حيث برروا رفضهم نتيجة عدم تضمنه لحقائق واقعية34.

وجاء في التقرير الروسي بأنه قبيل وصول لجنة التحقيق إلى طرابلس أعلنت الإدارة البريطانية حالة الطوارئ بعد المظاهرات التي قامت ضد البريطانيين، وقد تم منع التظاهر طيلة مدة قيام اللجنة بأعمالها وكانت مقر

30. سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص40.

31. السيد رجب خراز، الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال - الإمارة - الوحدة، مجلة البحوث والدراسات العربية، ع6، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975، ص47.

32. - سالمه عبدالعال، مرجع سابق، ص117.

33. - نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص66.

34. محمود الشنيطي، قضية ليبيا، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1951، ص208.

إقامة اللجنة تحت حماية البوليس وكذلك قامت الإدارة البريطانية بفرض قيود على نشاط الهيئات المؤيدة لعودة الإيطاليين³⁵.

اللجنة الرباعية في برقة والسياسة البريطانية.

أما رأي سكان برقة فأهم ما جاء فيه حسب تقرير اللجنة يطلبون الاستقلال تحت حكم الأمير إدريس السنوسي³⁶ وحدد المندوب البريطاني موقف حكومته ، إذا وضعت الأمم المتحدة منطقة برقة تحت إدارة بريطانيا فإنها ستحاول مخلصه أن تقوم بأعباء هذه الوصاية وتكون مسئولة بوجه خاص عن ليبيا حسب المقترح المقدم، كما تود أن تعترف بالسيد الأمير إدريس السنوسي أميراً لبرقة في أقرب مرحلة ممكنة ، كما تؤيد بريطانيا أي مطلب تقدمه فرنسا بخصوص فزان، أما فيما يتعلق بطرابلس فإن الحكومة البريطانية لم تتمكن بعد من وضع اقتراح عمل لمعالجة هذا الجزء من ليبيا³⁷، وبهذا تكون التصريحات السياسية منسجمة مع سياسة التمزيق وتقسيم ليبيا أو توزيعها حسب مصالح حلفائها متجاهلة تضحية الليبيين من أجل وطنهم.

وقدمتا بريطانيا وأمريكا باقتراح أظهرتا فيه بأن تبقى بريطانيا في برقة و أنشاء عدة قواعد عسكرية ، وتجلي ذلك عندما نقلت بريطانيا قواتها من فلسطين إلى برقة وأنشأت أمريكا قاعدة لها في طرابلس فأصبحت ليبيا تعج بعدة قواعد بحرية وجوية تابعة للولايات المتحدة وبريطانيا³⁸.

وقد أتصل وزير خارجية مصر أحمد خشبة بوزير الدولة البريطاني وأوضح الأخير تمسكه بالوصاية على برقة ووضع طرابلس تحت وصاية إيطاليا وفزان تحت الوصاية الفرنسية. وبرر الوزير البريطاني بأن إنجلترا قطعت عهداً لأهل برقة بأن لا يعود الطليان إليها وأنها بحاجة لإنشاء مراكز إستراتيجية في برقة³⁹.

سياسة تمزيق الوحدة الليبية بمشروع بيفن سفورزا

جاء مشروع بيفن سفورزا نتيجة الاختلاف بين وجهات نظر الدول العربية المطالبة باستقلال ليبيا وبين المجموعة اللاتينية التي تطالب بعودة إيطاليا إلى ليبيا معتمدة في ذلك على ما لديها من أصوات في الجمعية العامة كقيلة بإسقاط أي مشروع لا يحقق لها أطماعها، بالإضافة إلى ذلك اختلاف وجهات النظر بين الدول الكبرى لحل القضية.

وجاءت طعنة السياسة البريطانية لاماني الليبيين في تحقيق وحدتهم واستقلالهم بالاتفاق الذي تم بين بيفن وزير خارجية بريطانيا وسفورزا وزير خارجية إيطاليا بأن تتولى بريطانيا إدارة برقه وتكون لفرنسا إدارة فزان

³⁵ - المرجع نفسه، ص 209.

³⁶ مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 145.

³⁷ سامي حكيم، معاهدات ليبيا وأمريكا فرنسا، تحليلها ونصوصها، القاهرة، دار المعرفة، ط الأولى، 1964، ص 12؛ للمزيد انظر سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة ، مرجع سابق، ص 77.

³⁸ محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص 220.

³⁹ سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة مرجع سابق، ص 87.

ولإيطاليا الوصاية على طرابلس تحت إشراف مجلس استشاري يضم كلا من مصر و بريطانيا، أمريكا، فرنسا، إيطاليا على أن تتولى الإدارة كلها فيحلّ الموظفون الإيطاليون محل الموظفين البريطانيين بالتدريج ويعود الجيش الإيطالي إلى طرابلس حتى عم 1951م وتصبح طرابلس لإيطاليا⁴⁰.

وفي 13 — مايو 1949م وافقت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية مع رفض الكتلة العربية والأسبوية والسوفيتية على المقترح الذي نص لمنح ليبيا استقلالها بعد مرور عشر سنوات من تاريخ الموافقة على المقترح على إن توافق الجمعية العامة على هذا القرار⁴¹.

ولما عرض المشروع باسم مشروع بيفن سفورزا وافقت اللجنة على الجزء الخاص بوضع برقة تحت الوصاية البريطانية وطرابلس تحت الوصاية الإيطالية بأغلبية 35 صوتاً مقابل 17 صوتاً وامتناع 5 دول عن التصويت كما وافقت اللجنة بأغلبية 32 صوتاً ضد 16 صوتاً وامتناع 9 دول عن التصويت بوضع فزان تحت الوصاية الفرنسية⁴²، وطلب مندوب بريطانيا بإشراك مصر في اللجنة الاستشارية التي اقترح تأليفها فرفض مندوب مصر هذا العرض وطلب مندوب تركيا أن تحل بلاده محل مصر في تلك اللجنة⁴³.

وذاعت أنباء اللجنة السياسية عن اتفاق بيفن-سفورزا فهبت ليبيا للدفاع عن حقها في السيادة والاستقلال وحصلت اضطرابات وعصيان مدني في مختلف أنحاء ليبيا أدى لقلق بريطاني أمريكي⁴⁴.

وبتاريخ 17 مايو 1949م عقدت الأمم المتحدة اجتماعها لبحث قرار اللجنة السياسية حول موافقتها على مشروع بيفن سفورزا، وأصدر الحاكم البريطاني أوامره في طرابلس بتضييق الخناق على المؤتمر الوطني وتطويق اجتماعاته واعتقال زعمائه وسياسيين وقادة.

وافتح جان در هوسكي مندوب بولونيا الجلسة بقوله "أن مشروع بيفن-سفورزا طعنه من الخلف موجهة إلى الأمم المتحدة وإن بريطانيا نقضت تعهداتها بمقتضى معاهدة الصلح مع إيطاليا كما نقضت تعهداً وفق ميثاق الأمم المتحدة لأنها تصرفت من جانب واحد⁴⁵، ومما لاشك فيه ان فكرة تكوين ثلاث حكومات في طرابلس وبرقه وفزان كانت فكرة انجليزية فرنسية⁴⁶.

⁴⁰ - المرجع نفسه، ص 92.

⁴¹ - مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 154.

⁴² - محمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص 48؛ للمزيد انظر سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 93.

⁴³ - جريدة المصري، ع 4150، 14 مايو 1949.

⁴⁴ - جريدة المصري، ع 4148، 11 مايو 1949.

⁴⁵ - سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 95؛ للمزيد انظر ن. إ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، عماد حاتم، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، سلسلة رقم 1991، 28، ص 284 - 285.

⁴⁶ عائشة علي الجروشي، التنظيمات والجمعيات الليبية في مصر ودورها في خدمة القضية الليبية، 1939 - 1952، القاهرة، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012، ص 131.

وتم رفض اتفاق بيفن-سفورزا ، وتم تأجيل مناقشة المستعمرات الإيطالية السابقة إلى دورة الخريف فوافقت 51 دولة على الاقتراح وامتنعت 9 دول عليه وترتب على هذا القرار إبقاء المستعمرات الإيطالية السابقة تحت الإدارة البريطانية 47.

محاولة بريطانيا لاستيعاب برقه بالحكم الذاتي

في 1 يونيو 1949م وبعد إحباط مشروع بيفن سفورزا لجأت بريطانيا إلى وسائلها المعروفة لتقسيم ليبيا وذلك بإعطاء إقليم برقة نوع من الحكم الذاتي وذلك بالاعتراف بالأمير إدريس السنوسي كأمر على برقة وتأسيس حكومة مسئولة عن الشؤون الداخلية في برقة يكون الأمير على رأسها، وجاء هذا الاعتراف في نفس اليوم لاجتماع الجمعية العمومية للمؤتمر البرقاوي وحضر الاجتماع رئيس الإدارة البريطانية والأمير إدريس السنوسي الذي ألقى بياناً أعلن فيه استقلال برقة وطالب الحكومة أن تعترف به 48، كما ألقى رئيس الإدارة البريطانية أمام الجمعية العمومية للمؤتمر البرقاوي باعتراف الحكومة البريطانية بالأمير إدريس زعيماً على برقة وأن بريطانيا لا ترى مانع من إنشاء حكومة تكون مسئولة عن الشؤون الداخلية كما قام بدعوة الأمير لزيارة لندن لبحث هذا الموضوع، وهنا نستدل على خبث السياسة البريطانية في تجزئة ليبيا دون الشروع في توحيدها تحت قيادة سياسية واحدة 49

وفي منتصف يوليو 1949 وصل الأمير إدريس للنند وألتقى خلال زيارته بوزير خارجية بريطانيا والذي أعلن في التصريح المعروف لا تعود برقة إلى حكم إيطاليا 50. وبهذا تكون برقه فقط خارج عودة الاحتلال الإيطالي ناهيك عن طرابلس وبالنسبة لفران فأمرها محتوم عند الاحتلال الفرنسي ، وخلال زيارة الأمير أبلغت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية بمشروع ستقدمه للأمم المتحدة وذلك بالاتفاق مع الأمير إدريس السنوسي ويتلخص في استبعاد فكرة الوصاية على ليبيا واستبدالها باستمرار الإدارة البريطانية تحت رعاية الدول الخمس الكبرى دون أن يكون لها حق التدخل في شؤونها وتمنح برقة وطرابلس استقلال بعد عدة سنين ويكون استقلالاً ذاتياً في نطاق الدستور الجديد وحيث تكون المسائل الخارجية في يد الحكومة البريطانية وتمنح فرنسا الوصاية على فران وتخرج من نطاق الاتحاد الليبي 51.

47 محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص 227 - 229 ، للمزيد أنظر سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 97.

48 محمد يوسف المقرئ، مرجع السابق، ص 223 .

49 محمود الشنيطي، مرجع السابق، ص 288 .

50 سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 101.

51 مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 91 .

وفي اجتماع اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة في أول أكتوبر 1949م وذلك لمناقشة مصير المستعمرات الإيطالية تقدم المندوب البريطاني فيكتور ماكنيل باستمرار الإدارة الحالية البريطانية في برقة وطرابلس وتعترف بريطانيا بمصالح فرنسا في فزان وستحدد بريطانيا موقفها حسب ما يقوله المندوب الفرنسي⁵².

واقترح المندوب الأمريكي تعيين مندوب من الأمم المتحدة وتشكيل مجلس لمعاونته في إنشاء حكومة مستقلة ومنح ليبيا الاستقلال، ولكن الوفد البريطاني أعلن رفضه لأي اتحاد بين برقة وطرابلس وفزان، وأن تصبح ليبيا دولة مستقلة في أول يناير سنة 1952 على أن يقرر الشعب الليبي نوع الحكم الذي يختاره⁵³.

وقال مستر هكتور ماكنيل وزير خارجية بريطانيا في اللجنة السياسية أن الوفد البريطاني درس الاقتراح الخاص بتعيين مندوب يمثل الأمم المتحدة في الإشراف الإداري على ليبيا ويساعده مجلس مشترك على أن تمنح ليبيا الاستقلال مع توحيدها بعد عامين ، فرأى أن هذا الاقتراح لا يساعد الشعب الليبي على نيل استقلاله بل يعوق تقدمه في طريق استقلاله، فقد ينشأ نزاع في أسرع وقت لوجود سلطتين في هذه المناطق الأولى ذات مركز أكبر وهي الأمم المتحدة ، ولكنها لا تملك سلطة على الأرض والثانية هي السلطة الإدارية أي بريطانيا وفرنسا التي منحتها اللجنة السياسية الحق في إدارة هذه المناطق.

ووافقت اللجنة السياسية على الاقتراح الأمريكي، وذلك بتعيين مندوب من الأمم المتحدة وتشكيل مجلس لمعاونته في إنشاء حكومة مستقلة ومنح ليبيا استقلالها وبعد مفاوضات في وزارة الخارجية الأمريكية مع الدول المعنية بالأمر تم الاتفاق على أن تتولى بريطانيا إدارة شؤون طرابلس وتبقى تبعاتها لبرقة وتظل فرنسا مشرفة على فزان لحين إعلان الاستقلال ثم وافقت الجمعية العمومية على التوصيات الخاصة بليبيا بأغلبية 49 صوتاً ضد صوت واحد وامتناع 9 عن التصويت⁵⁴ وجاء القرار كالاتي:

وكان خوف ممثلي مصر والباكستان من إن انجلترا وفرنسا تسعيان لفصل أقاليم ليبيا الثلاث عن بعضها حيث أعلن أعضاء انجلترا وفرنسا بأنه من المنطقي إنشاء إدارة في كل إقليم على حدا⁵⁵، وعند وصول المستر بلت إلى طرابلس 1950م أخذ يتمشى مع سياسة إدارات الاحتلال التي رسمتها، وكذلك اخذ في تأويل مصطلح الوحدة الذي جاء في قرار هيئة الأمم المتحدة ، وذلك بانتهاجه النظام الفيدرالي وتماشياً مع سياسة الاحتلال والعزل بين الأقاليم أصدر رئيس الإدارة البريطاني منشوراً بتاريخ 16 — سبتمبر 1950م المنشور رقم 187 وسمي منشور نقل السلطة يخول للأمير بموجبه وبشروط معينة أن يصدر مرسوماً يسن دستور برقة كما أشار بأن يعرف ممثل ملك

⁵² سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 110.

⁵³ ن . ا . بروشين، مرجع سابق، ص 298.

⁵⁴ عطية مخزوم الفيتوري، مرجع، ص 846.

⁵⁵ عائشة الجروشي، مرجع سابق، ص 191.

بريطانيا في ليبيا بالمعتمد البريطاني وأن يحتفظ بالشؤون الخارجية بما فيها التجارة الخارجية وطرق تسيرها وكافة الإجراءات التشريعية والإدارية المتعلقة بالشؤون الخارجية.

وبعد صدور قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا أعلنت بريطانيا أن العجز في الميزانية الليبية يقارب 1.800.700 جنيه إسترليني أيضا إليه مبلغ 192.500 جنيه مصروفات الحكومة الليبية بعد الاستقلال، ولكن مندوب الأمم المتحدة رأى تسديد هذا العجز عن طريق الإعانة الخارجية 56 وتقدم بيلت إلى حكومات إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا ومصر بطلب إفاد خبراء ماليين للاجتماع به وذلك للمناقشة في الوضع المالي لليبيا وعرضت الحكومة البريطانية ضمانا ماليا بالجنية الإسترليني مئة بالمئة للإصدار الأول للنقد الليبي وإدخال ليبيا في منطقة الإسترليني.

كما تعهدوا بتغطية العجز في الميزانية شريطة وضع الرقابة على الميزانية الليبية، ومع تخوف فرنسا وإيطاليا من العرض لتخوفهم من إدخال ليبيا في منطقة الإسترليني

وقد أيد قرار المندوب الليبي كلا من مندوبي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وقد انتقد المندوب الباكستاني قرار الحكومة المؤقتة في الجلسة 93 لمجلس ليبيا الاستشاري في أكتوبر 1951م الذي جاء فيه بأن الحكومة لا تملك الحق إن تقبل باسم ليبيا المقترح الانجليزي.

وقد تتصل مندوب الأمم المتحدة من الاقتراح الانجليزي في جرده السنوي الثاني وبين فيه بأن قرار الحكومة الليبية المؤقتة للانضمام للإسترليني جاء بتوجيه إحدى دولتي الإدارة دون استشارته، اعترضت بريطانيا على الرقابة الدولية المالية على ليبيا مهددة بإيقاف جميع التزاماتها بتغطية العجز في الميزانية الليبية⁵⁷.

وفي 12 ديسمبر 1951م أبرمت الاتفاقيات المالية المؤقتة بين حكومة ليبيا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى وبناء على هذه الاتفاقيات المالية الانجلو فرنسية والتي تم تحديد سريان مفعولها في 31 مارس 1952م وتعهدت الحكومة البريطانية بموجبها تقديم خلال السنة المالية الأولى وذلك بداية من 1 أبريل 1952م إلى وكالة التطوير والموازنة في ليبيا وإلى التعاونية المالية الليبية 500 ألف جنيه إسترليني يضاف إلى ذلك ضمانات إسترلينية بنسبة مئة بالمئة من أجل الإصدار الأول للنقد الليبي أو الوصاية على ليبيا.

- فزان بين الانتماء الليبي والوجود الفرنسي

⁵⁶ سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، تحليلها ونصوصها، مرجع سابق، ص 10.

⁵⁷ إن. بروشين، مرجع سابق، ص 330.

لم يكن للاحتلال الايطالي في فزان أي نظام إداري متكامل يتماشى مع ظروف المنطقة لعدم استقرار الأمور فيها لفترة غير بعيدة من نهاية الاحتلال الايطالي في ليبيا، فقد تم تقسيم المنطقة إلى عدد من المقاطعات عرفت بالمديريات، على رأس كل مديرية مدير محلي لديه مساعد اختصاصاته محدودة.

وبنفس إدارة الاحتلال الايطالي حكمت فرنسا المنطقة حكما عسكريا مباشرا منذ 1943 — 1951م وقسمت ليبيا بذلك إلى ثلاث ولايات قي تاريخ الحديث التي مزقت أوصالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأخضعت المنطقة بالكامل لحكومة الجزائر 58.

أقامت فرنسا إدارة عسكرية على رأسها مقيم عام فرنسي في سبها التي أصبحت عاصمة لإقليم فزان وبالتنسيق مع وزير الحربية ووزير الداخلية الفرنسي تكون مرجعية فزان للحاكم العام في الجزائر 59، ومن هنا بدء نزاع فزان عن ليبيا بهدف ربط تونس والجزائر بمستعمراتها الأفريقية عن طريق فزان، وهنا نرى الاختلاف بين الاحتلال الايطالي الذي أراد ضم ليبيا بكاملها الى إيطاليا وبين فرنسا التي ترغب في استئصال فزان عن ليبيا 60، ويعين المقيم العام في فزان من قبل وزير الداخلية الفرنسي بالتنسيق مع وزير الحربية وهو المسؤول الإداري والعسكري التابع للحاكم العام في الجزائر 61.

وقسمت فزان إلى ثلاثة أقسام إدارية هي:-

فزان وتشمل مرزق، سبها، براك.

غدامس.

ومنعت فرنسا أهل فزان من السفر إلى طرابلس وبرقه، فيما شجعت أهل فزان للسفر إلى تونس والجزائر وتشاد والنيجر، كما قامت بمراقبة الأعلام والصحافة وركزت الحكومة الفرنسية على المدن الحدودية كإغات وأصبحت حياة المواطن وهويته مرهونة بمكان إقامته، ولم تشجع سياسة منع التنقل ومراقبته على إجراء يهدف إلى إشراك الليبيين في إقليم فزان وكانت السلطة فيها 62

كالآتي :-

الحاكم العسكري المقيم العام الفرنسي في سبها .

⁵⁸ محمود احمد الديك، الدوافع و الأطماع الفرنسية في جنوب ليبيا وغربها، التاريخ المجهول للعلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943 -1956، مرجع سابق ص 44 .

⁵⁹ - آمال سبكي، استقلال ليبيا بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991، ص12.

⁶⁰ - ن. أ بروشين، مرجع سابق، ص371.

⁶¹ - محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص 171 .

⁶² بيار نوال دونيي، فرنسا في فزان الرهانات والاستراتيجيات الاجتماعية الإقليمية، مرجع سابق، ص17

متصرفين فرنسيين في كل من اوباري -مرزق- الشاطئ.

المدراء والشيوخ وهؤلاء بمثابة مساعدين و أداة تنفيذية للسلطة الفرنسية

وبهذا استمر الاحتلال الفرنسي في فزان بمحاربة اي مطالبة بالاستقلال، الذي كان مطلب شعبي منذ بداية الحرب العالمية الثانية، ونستنتج من ذلك ان فرنسا تثبت سياسة انتزاع فزان من ليبيا بالحاق مدنها بمدن غير ليبية⁶³.

اللجنة الرباعية في فزان والموقف الفرنسي منها.

غادرت اللجنة الرباعية طرابلس في 16/4/1948م متجهة إلى فزان ولم يحدد تاريخ وصولها إلى الإقليم ولكنها غادرت بعد عشر أيام من وصولها بتاريخ 26/4/1948م وصلت اللجنة لفزان الممزقة إدارياً عن ليبيا وعقدت اللجنة 23 اجتماع في الإقليم وزارة حوالي 20 قرية فوجدت أن سكان هذه القرى قد انتخبوا ممثلين لهم يتحدثون نيابة عنهم أمام اللجنة 64، وكانت آراء أهل فزان مختلفة فمنهم من يريد أن تكون فزان تحت السيطرة الفرنسية وتستمر الإدارة الفرنسية ومنهم من طالب بالاستقلال بما أن الإدارة الفرنسية هي المسيطرة على الإقليم فلم تكن للإدارة البريطانية دور فيها وذلك لأن فزان خارج النفوذ البريطاني⁶⁵.

وأمام قرار الأمم المتحدة في نهاية عام 1949 وجدت فرنسا سياسة العزل التام للإقليم ستنتهي فكانت، و حكم الإقليم بتسع حكام فرنسيين حتى عام 1950م، ولم يكن لفرنسا تنظيم إداري ثابتة، وأكد المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة كوفي دي مورفيلان الليبيون في فزان لم يكن لهم وعي سياسي يؤهلهم إلى إدارة أنفسهم ذاتياً، وان فزان لا رابط جغرافي أو اقتصادي يربطها بباقي أجزاء ليبيا وأشار أن بقاء فرنسا فيها ضروري ونستنتج ان فرنسا دولة احتلال تستهدف إلى مد نفوذها بين مستعمراتها الأفريقية كما أعدت مشروعاً متكامل لتأليف حكومة فزانية ذاتية قبل وصول مندوب الأمم المتحدة، وبمجرد وصوله إلى طرابلس في 18 يناير 1950 اتصل به وفد من أهل فزان المقيمين في طرابلس برئاسة الحاج احمد نور الدين الزوي طلبوا مقابلته حيث شرحوا له الصورة التي عليها الأوضاع في فزان وطلبوا منه أنه إذا اختار ممثل لفزان فعليه أن يختار بين احد شخصين هما: عبدالرحمن البروكولي أو محمد عثمان الصيد إلا أن المشروع الذي تقدمت به الإدارة الفرنسية لم يتفق مع هذا المطلب فقد نص على أن تظل الدولة القائمة بأعمال الإدارة محتفظة بالسلطة وكل الممتلكات الايطالية السابقة، وترى أن هذا يعطي للسكان فرصة اكبر وأوسع للمشاركة في الحكم، ولكن هذا المشروع لم يلق الموافقة لدى السيد أدريان الذي أكد على أن هذا سيؤثر على قرارات الجمعية الوطنية الليبية المزمع تكوينها في المستقبل خاصة فيما يتعلق بوضع الدستور الليبي وأشار إلى ضرورة تدريب سكان فزان على تولي شؤونهم في اقرب وقت، ولمس أدريان بلبت بنفسه أعمال

فرنسا الرامية إلى ربط المناطق الواقعة تحت إدارتها بمستعمراتها في شمال أفريقيا عندما زار الإقليم، وفي 12 فبراير 1950 اجتمع ممثلو الإقليم في سبها وتم انتخاب أحمد سيف النصر رئيساً للإقليم ورغم تعيين أحمد سيف النصر رئيساً للإقليم إلا أن الحكومة الفرنسية كانت تتدخل بشكل مباشر في إدارة الإقليم⁶⁶.

قد تعهدت الحكومة الفرنسية بالأخذ بيد ليبي فزان للحكم الذاتي وتطويرهم وتعويدهم على تولي شئونهم، فان الوظائف مقصورة على عدد من الموظفين الجزائريين والفرنسيين وعدد محدود من سكان فزان، وتعلل ذلك بأنها لا تتلقى أية طلبات توظيف، وان تدريس وتدريب السكان من أهم المسؤوليات القادمة بالنسبة للإدارة الفرنسية.

ونستنتج بأن السلطات الحيوية من اختصاص المقيم الفرنسي بنفسه وبذلك تجاهلت فرنسا أن الغرض من تشكيل هذه الحكومة الانتقالية لتمكين الإقليم من نيل استقلاله موحداً مع باقي أجزاء البلاد فإذا ظلت العلاقات الخارجية مرهونة بفرنسا فكيف يمكن لأهل الإقليم الاتصال بالعالم الخارجي وإثبات حقهم الوطني وهو ما يفسر غيابهم عن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بليبيا في حين حضر وفدا طرابلس وبرقة⁶⁷.

وبالتالي فإن حجة فرنسا بأنها تعد الإقليم لهذا الاستقلال وأن يكون على قدم المساواة مع الإقليمين الآخرين لا يمكن أن تكون صادقة وحقيقية واقعة في ظل الظروف السابقة فقيام حكومة مستقلة سواء في فزان أو برقة أو طرابلس يعد في حد ذاته عقبة في طريق الوحدة وحرية حركة الجمعية الوطنية المسؤولة عن إعداد الدستور⁶⁸

ويمكن الإشارة إلى أنه رغم هذه التطورات الإدارية والسياسية فإنه في عندما اجتمع مندوب الأمم المتحدة السيد ادريان بليت بتاريخ 15 مايو 1950 في الفندق الكبير جراند اوتيل بمنطقة الجديد بسبها مع أعضاء مجلس الأمم المتحدة أشار السيد حمودة مدير بلدة الجديد ومستشار العدل أن أهل فزان اختاروا أحمد سيف النصر لرئاسة الإقليم، كما أنهم اختاروا أحمد بن الحاج السنوسي صوف وقاضي مرزق ممثلاً لهم في مجلس الأمم المتحدة وأن إدارتهم الوطنية التي تم تأسيسها تعمل بإرشاد المقيم الفرنسي وأن الموقع الجغرافي لفزان يحتم عليها إدارة خاصة بالإقليم غير أن هذا لا يمنع من وحدة ليبيا في حال موافقة طرابلس وبرقة واقتناع فرنسا بذلك⁶⁹ ويتبين لنا من ذلك ان فرنسا لم تأل جهد من اجل عزل الإقليم عن محيطه الليبي

الخاتمة

خلاصة الدراسة أن ليبيا دولة ظهرت بحدودها المرسومة اليوم مع بداية الاحتلال الإيطالي، ولكن ترابط أقاليمها الثلاث سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً قبل هذا الاحتلال، وأن أهمية موقعها الجغرافي جعلها محط أنظار الأعداء و

66- المرجع نفسه، ص53-54.

67- محمد عثمان الصيد، مرجع سابق ص35.

68- آمال السبكي، مرجع سابق ص63

69- المرجع نفسه، ص64

الترقب بها لما تملكه من موقع استراتيجي، وبذلك كانت الأطماع البريطانية الفرنسية من بين الذين حاولوا احتلال ليبيا، ومن خلال دراستنا سنسلط الضوء على سياستهما الطامحة لتحقيق هدفهما الاستعماري في ليبيا .

وذلك بداية من حكم يوسف باشا القرمانلي فقد كان صراع قنصليتي الدولتين من أجل أرضاء الوالي، والتقرب منه وتحول هذا التنافس تدريجياً للرغبة في الاحتلال، ولكن وجود هذا التنافس جعل لإيطاليا الحظ الأوفر في احتلال ليبيا، وذلك بمباركة بريطانيا وفرنسا ليس حباً في إيطاليا ولكن وجود منطقة عازلة بين مستعمرات الدولتين في أفريقيا يبعد شبح الصراع المسلح بينهما، وباحتلال الايطالي لليبيا اخذ التنافس البريطاني الفرنسي لعقد المعاهدات والاتفاقيات بين الأطراف الثلاث بريطانيا وفرنسا وإيطاليا من أجل الأعراف بأحقية نفوذ كل طرف في المناطق المسيطر عليها.

وعند نشوب الحرب العالمية الثانية ودخول إيطاليا الحرب ضد بريطانيا وفرنسا تجددت الأهداف الاستعمارية لهاتين الدولتين وتحقق لهما ذلك عند نهاية الحرب، ونتج عنها تقسيم ليبيا بين النفوذ البريطاني بسيطرته على برقه وطرابلس والفرنسي على فزان، ولم ينل بذلك الليبيين مبتغاهم وهو الاستقلال الذي لطالما كافحوا من أجله، وكانت فترة الاحتلال البريطاني الفرنسي مليئة بالدسائس والمؤامرات من أجل تمزيق الترابط بين أقاليم ليبيا الثلاث ويتضح لنا في أبرز دسائسهم وذلك من خلال السياسة الاقتصادية فقد جعلت العملة المصرية هي العملة المتداولة في برقه، وأما طرابلس فكانت ليرة الاحتلال، وفزان كان التداول فيها بالفرنك الجزائري، وبهذه السياسة الاقتصادية لا يوجد مجال لشك بأن السياسة البريطانية والفرنسية هدفها هو تمزيق الانتماء الواحد في ليبيا وجاء مشروع بيفن سيفوزا معزز لهذه السياسة الخبيثة، حيث نص ببقاء بريطانيا في برقه، وفرنسا في فزان، ورجوع إيطاليا للسيطرة على طرابلس، ولم تترك فرصة في تكبيل الشعب الليبي بالمعاهدات والاتفاقيات قبيل إعلان الاستقلال، وبهذا فإن بريطانيا وفرنسا ليستا حليفين أو صديقين للشعب الليبي وإنما دولتي احتلال.

وفي الختام نضع بهذه التوصية المستخلصة من دراستنا قد نسهم بها في رفع من وضع بلادنا وهي

على الحكومة الليبية ان تقوم بتقوية الترابط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين أقاليم ليبيا الثلاث وذلك من خلال إعطاء المحاضرات علمية عن وحدة الانتماء الليبي لتلاميذ المدارس وطلاب المعاهد العليا والجامعات للتعريف بان ليبيا وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها وذلك لبناء جيل واعى لما يترقب بالوطن كما نوصي بإنشاء ورش عمل وندوات علمية بين الجامعات الليبية لكشف الأطماع البريطانية والفرنسية والتركية والإيطالية في ليبيا اليوم .

- 1- سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة – دراسة جغرافية اجتماعية اقتصادية، منشورات الفاتح للجامعات 1989 ص14؛ للمزيد انظر محمد المبروك المهدي : جغرافية ليبيا البشرية , منشورات " بنغازي " جامعة قاريونس، 1998، ص9 .

1 منى أبو القاسم أبو بكر، العلاقات الليبية التشادية 1899-1970 م، سرت، جامعة سرت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009، ص 1 - 3.

1- محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، جامعة قاريونس، 1990، ص 12 .

1- الهادي مصطفى أبولقمة، دراسات ليبية ، ليبيا بنغازي، جامعة قاريونس، ط الأولى، 1998 ، ص 13.

1- محمد الهادي أبو عجيبة، " التنافس الانجليزي الفرنسي حول ليبيا في عهد يوسف باشا القرمانلي "، مجلة البحوث التاريخية ع 1، س 15، 1995 ، ص 162-163

1- حامد على أوحيدة، "سياسة فرنسا تجاه ليبيا خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الشهيد ، ع 1 ، مركز الجهاد طرابلس 1991م ، ص 125-131.

1- عبد الرحمن تشايجي، ص 135 .

1- جاك بيشون ، المسألة الليبية في تسوية السلام، ت على الضوي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1991، ص 66.

1 عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الايطالي لليبيا ، دمشق، ط الأولى، 1986، ص 123 - 125 .

1 نقولا زيادة، محاضرات في التاريخ الليبي من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1958 ، ص 86-89.

1 أندري مارتال، فزان المحظور في المخيال الإمبراطوري الفرنسي 1835 — 1911 ؛ التاريخ المجهول العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943 -1956، تونس، معهد البحوث المغاربية سارس للنشر، 2012 ، ص 31.

1 نفس المرجع، ص 32 .

1 الولدي الاحمر، فزان كما شهدتها الفرنسيون غداة الاحتلال، التاريخ المجهول العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943 -1956 ، تونس، معهد البحوث المغاربية سارس للنشر، 2012 ، ص 62.

1 سالمة عبدالعال، الجماعات السياسية الليبية 1943 -1951 أصولها التاريخية مواقفها السياسية ممارساتها التوفيقية ، جامعة قاريونس ، رسالة ماجستير، 1983، ص 30.

1 محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا؛ مذكرات عثمان الصيد، الرباط ، للنشر طلحة جبريل، ط الأولى ، 1996، ص 27.

1 سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط الثانية، 1970، ص 101.

- 1مجيد خدوري،ليبيا الحديثة , ت نقولا زياده،بيروت، نيويورك،مؤسسة فرانكلين , 1966 , ص 135 .
- 1المرجع نفسه،ص135 .
- 1 محمد يوسف المقرئ،ليبيا بين الماضي والحاضر،بيروت،مركز الدراسات الليبية أكسفورد، ج الأول ، ط الأولى، 2004، ص211.
- 1- عطية مخزوم الفيتوري ,بحوث تاريخية،ليبيا بنغازي،جامعة بنغازي،2014،ص232.
- 1سامي حكيم،استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة،القاهرة،دار الكتاب الجديد،ط الأولى،1965،ص35.
- 1نقولا زيادة ،مرجع سابق،ص165.
- 1- مجيد خدوري،مرجع سابق، ص 114 .
- 1- عطية مخزوم الفيتوري،المرجع السابق،ص237 .
- 1سامي حكيم،استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة،مرجع سابق،ص40.
- 1السيد رجب خراز،الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال — الإمارة — الوحدة، مجلة البحوث والدراسات العربية،ع 6،معهد البحوث والدراسات العربية،1975، ص 47 .
- 1- سالمة عبدالعال،مرجع سابق، ص117.
- 1- نقولا زيادة،محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال،مرجع سابق،ص66 .
- 1محمود الشنيطي،قضية ليبيا،القاهرة،مكتبة النهضة المصرية،1951،ص208 .
- 1- المرجع نفسه، ص 209 .
- 1مجيد خدوري،مرجع سابق، ص 145 .
- 1—سامي حكيم،معاهدات ليبيا وأمريكا فرنسا ،تحليلها ونصوصها، القاهرة،دار المعرفة،ط الأولى،1964، ص 12؛ للمزيد انظر سامي حكيم،استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة , مرجع سابق،ص77.
- 1محمود الشنيطي،مرجع سابق، ص 220 .
- 1سامي حكيم،استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة مرجع سابق، ص 87 .
- 1- المرجع نفسه،ص92 .

1مجيد خدوري، مرجع سابق، ص154 .

1— محمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص48؛ للمزيد أنظر سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص93 .

1- جريدة المصري، ع4150، 14 مايو 1949 .

1- جريدة المصري، ع4148، 11 مايو 1949 .

1— سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص95؛ للمزيد أنظر ن. إ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، عماد حاتم، طرابلس، مركز جهاد الليبي، سلسلة رقم 1991، 28، ص284 – 285 .

1عائشة علي الجروشي، التنظيمات والجمعيات الليبية في مصر ودورها في خدمة القضية الليبية، 1939 – 1952، القاهرة، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012، ص131.

1محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص227 — 229، للمزيد أنظر سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص97.

1محمد يوسف المقرئ، مرجع السابق، ص223 .

1محمود الشنيطي، مرجع السابق، ص288 .

1سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص101.

1مجيد خدوري، مرجع سابق، ص91 .

1سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص110 .

1ن. إ. بروشين، مرجع سابق، ص298 .

1 عطية مخزوم الفيتوري، مرجع، ص846.

1عائشة الجروشي، مرجع سابق، ص191.

1 سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، تحليلها ونصوصها، مرجع سابق، ص10.

1ن. إ. بروشين، مرجع سابق، ص330.

1 محمود احمد الديك، الدوافع و الأطماع الفرنسية في جنوب ليبيا و غربها، التاريخ المجهول للعلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943-1956، مرجع سابق ص 44 .

1- آمال سبكي، استقلال ليبيا بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991، ص12.

1- ن. أ بروشين، مرجع سابق، ص371.

1- محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص 171 .

1- المرجع نفسه، ص 171 .

1 بيار نوال دونيي، فرنسا في فزان الرهانات والاستراتيجيات الاجتماعية الإقليمية، مرجع سابق، ص17

1 نفس المرجع، ص18

1- محمد يوسف المقرئ، مرجع سابق، ص214.

1- محمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص38.

1- المرجع نفسه، ص53-54.

1- محمد عثمان الصيد، مرجع سابق ص35.

1- آمال السبكي، مرجع سابق ص63

1- المرجع نفسه، ص64